

بنك الدوحة يستضيف مؤتمراً تفاعلياً «ماذا ينتظروننا في عام 2022؟»



المتوقع أن تتحسن الموارد المالية العامة. وتبقى البيئة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مرنة في ظل تحسن نشاط الإقراض. وفي الوقت الذي يتواصل فيه الانكماس في سعر الفائدة الحقيقي، فإن هناك ارتفاعاً في نسبة التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، وينتظر الاعتماد على استيراد الأغذية على مخاطر بالنسبة لهذه الدول. وتواصل هذه الدول أداءها القوي في هذا الجانب. وبالرغم من أن تدفقات الأموال الأجنبية تبدو قوية إلا أن معظمها غير فعال سلبي. وتعد النفقات الرأسمالية طويلة الأجل أساس النمو والتطور الاقتصادي في قطر. وتتأثر أسواق الأسهم المحلية والعالمية بشكل كبير بتقلبات أسعار المنتجات الهيدروكروبونية. هذا ويبشر برنامج «شريك» للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية بنتائج إيجابية للغاية وبإمكانيات نمو الإنفاق الرأسمالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، تعمل دبي بدأب على ترسیخ مكانتها كمركز تجاري وتكنولوجي إقليمي وعالمي ويتعافى اقتصادها حالياً بشكل قوي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقد ذكر السيد مارك ماثيوز، رئيس قسم الأبحاث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في بنك جوليوس باير أن الدراسة الاستقصائية التي أجراها «بنك أوف أمريكا» تشير إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي، وزيادة معدلات التضخم، وفقاعات الأصول تعد من أكبر المخاطر السوقية.

استضاف بنك الدوحة مؤتمراً تفاعلياً مع العملاء عبر الإنترنت بعنوان «ماذا ينتظروننا في عام 2022؟» وذلك بمشاركة خبراء اقتصاديين وإقليميين بارزین تناولوا مناقشة عدد من القضايا والسيناريوهات التي ربما يشهدها العام الجديد.

وبعد أن قام السيد غودني ستيفولت، رئيس إدارة الخزينة والاستثمار في بنك الدوحة بإلقاء الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، سلط الدكتور ر. سيتaraman، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة الضوء على سيناريوهات الاقتصاد العالمي، حيث قال: «وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يناير 2022، من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي من 5,9% في عام 2021 إلى 4,4% في عام 2022. كما يتوقع أيضاً أن يتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة من 5% في عام 2021 إلى 3,9% في عام 2022، والاقتصادات الناشئة من 6,5% في عام 2021 إلى 4,8% في عام 2022. كما أن ظهور متحورات جديدة من فيروس كوفيد-19 يمكن أن يطيل أمد الجائحة ويساهم من جديد في تراجع النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعطل سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركيز ضغوط الأجور في أماكن معينة، تثير تساؤلات بشأن التضخم ومسارات السياسات.

ومن جانبه قام السيد فهد إقبال، رئيس إدارة الأبحاث لمنطقة الشرق الأوسط لدى مؤسسة كريديه سويس، بتسليط الضوء على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن هناك توقعات بارتفاع النمو نتيجة فعالية حملات التطعيم وارتفاع أسعار النفط ومن